

## وثيقة خارجية

رقم الوثيقة : ACT 76/002/2003 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 026

يُحظر نشره قبل : 11 فبراير/شباط 2003 في تمام الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش

### منظمة العفو الدولية - الائتلاف الخاص بوقف تجنيد الأطفال في الجيش:

وجهة نظر : الأمم المتحدة تُصعد إجراءاتها بشأن الجنود الأطفال

بقلم كيسي كلسو، منسق الائتلاف الخاص بوقف تجنيد الأطفال في الجيش

في تحرك ديبلوماسي جرى مؤخراً للتصدي للحكومات والجماعات المسلحة التي تستخدم الجنود الأطفال، خطت الأمم المتحدة خطوة إيجابية حاسمة وخطوة جانبية صغيرة.

وجاء التحدي الذي أدى إلى التحرك في العام 2001 عندما اعتمد مجلس الأمن الدولي (بقيادة فرنسا) على جدول أعماله مبادرة حاسمة بإعداد قائمة بأسماء الأطراف التي تستخدم الأطفال أو تجندهم كجنود في النزاعات المسلحة على جدول أعماله. ورحبت المنظمات غير الحكومية التي تقوم بحملات ضد استخدام الجنود الأطفال بهذا القرار التاريخي الصادر عن الأمم المتحدة والذي يحمل الرقم 1379. وخلقت الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي أداة جبارة لمساءلة الحكومات والجماعات المسلحة عندما تستخدم الأطفال في الحرب بالكشف الصريح عن أسمائها في قائمة تُقدّم إلى العالم. ولكن هل تتابع هذا القرار؟

وفي تقرير متابعة أصدره كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ألقى الضوء فعلاً على الأوضاع في خمس دول هي : أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال. وحدد ما مجموعه ثلاث حكومات (بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا) و20 جماعة معارضة مسلحة تستخدم الأطفال أو تجندهم في نزاعات مسلحة. والآن بعد أن أصبحت أسماء بعض الحكومات والجماعات المسلحة التي تسيء إلى الأطفال علنية، فإن التحدي المائل أمام مجلس الأمن هو تطبيق مبدأ المساءلة عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة.

وطوال الجزء الأكبر من يناير/كانون الثاني 2003، دارت مناقشات عامة ومباحثات محمومة وراء الكواليس بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأيدت بعضها مثل فرنسا والولايات المتحدة - اللتين صادقتا قبل أسابيع على الاتفاقية الرئيسية للأمم المتحدة الخاصة بالجنود الأطفال - اتخاذ تدابير صارمة ضد المخالفين. وبدا أن دولاً أخرى، مثل باكستان، كانت أكثر قلقاً على سيادتها منها على وضع حد لعمليات اختطاف الأطفال والتجنيد الإلزامي والإغراءات السياسية التي تستدرج الأطفال إلى الالتحاق بالجيوش والمعارضة المسلحة.

وأخيراً، في نهاية يناير/كانون الثاني، قرر مجلس الأمن "النظر في اتخاذ خطوات مناسبة" للتعامل مع الأطراف المدرجة أسماؤها في قائمة الدول الخمس التي تتفacs عن وضع حد لهذا الشكل الفظيع من إيذاء الأطفال عبر استمرارها في

تجنيد الجنود الأطفال أو استخدامهم. وقد أدت الصياغة الغامضة إلى التقليل من شأن القضية بالنسبة للخطوات المطلوب اتخاذها بالضبط.

لكن النصر الذي حققه مجلس الأمن تمثل في قراره بتوسيع عملية التدقيق من خمس دول فقط إلى نحو 20 نزاعاً مسلحاً آخر سابقاً وحالياً، تشير تقديرات الائتلاف الخاص بوقف استخدام الجنود الأطفال إلى أن عشرات الآلاف من الأطفال استخدموا فيها كمقاتلين في الخط الأمامي أو في أدوار دعم. وهذا العام، وبموجب القرار الجديد 1460 الصادر عن مجلس الأمن، ستستعرض الأمم المتحدة مسألة استخدام الجنود الأطفال في شمال أوغندا وأيرلندا الشمالية وجمهورية الشيشان في روسيا الاتحادية والسودان وسري لنكا.

وتعويضاً عن الوقت الضائع، سينظر خبراء الأمم المتحدة رسمياً في التقدم الذي تحقق في وضع حد لتجنيد الأطفال في الجيش في ميانمار التي يُقدَّر أن حوالي 70,000 طفل لا تتجاوز أعمار بعضهم 11 عاماً يؤدون الخدمة العسكرية في جيشها الرسمي بعد إجبارهم على التجنيد عن طريق اختطافهم أو تهديدهم بدخول السجن. وستضمن قائمة الاهتمامات "التالية للأمم المتحدة كولومبيا التي تشير الأبحاث التي أجراها الائتلاف إلى أن ما مجموعه 14000 جندي طفل - بعضهم فتيان وفتيات تقل أعمارهم عن 10 سنوات - موجودون الآن في الجماعات المسلحة والميليشيات والقوات شبه العسكرية. وفي نيبال، فُوض الأمين العام للأمم المتحدة الآن بإجراء تحقيقات في المزاعم القائلة إن 30 بالمائة من مقاتلي الحزب الشيوعي النيبالي هم من الأطفال، وإن هذا العدد يرتفع شهرياً.

ومن الواضح أن مجلس الأمن الدولي فتح المجال للتدقيق في أوضاع الدول التي لم تكن مدرجة على جدول أعماله في العام الماضي. ويتزامن توقيت هذا القرار بشكل مناسب مع الذكرى السنوية الأولى لنجاح آخر أحرزته الأمم المتحدة على صعيد حقوق الأطفال يتمثل في: "معاهدة الجنود الأطفال". ففي 12 فبراير/شباط، سيحتفل العالم بحلول الذكرى السنوية الأولى لدخول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، والخاص بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، حيز النفاذ.

وحتى الآن اتخذت 116 حكومة الخطوة الأولى بالتوقيع على البروتوكول الاختياري الذي يجدد من استخدام الجنود الأطفال. وذهبت 45 إلى أبعد من ذلك بتقديم تعهد قانوني ملزم بإنفاذ المعاهدة الجديدة. ومن خلال الكشف عن أسماء الأطراف التي تستخدم الجنود الأطفال في خمس دول، فإن مجلس الأمن الدولي يواكب التوجه المتنامي للرأي العام العالمي. وعندما يجتمع مرة أخرى بعد تسعة أشهر لإجراء مناقشة جديدة حول الأطفال المستخدمين في النزاعات المسلحة، يُؤمل أن يتخذ مجلس الأمن المزيد من الخطوات الملموسة التي تكفل عدم نسيان الجنود الأطفال في دول العالم الأخرى.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة

على الهاتف رقم: 044 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية: 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت: <http://www.amnesty.org>

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>